ترجمة لتقرير الاتجار الأشخاص
– ما يخص الكويت فقط -

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقع السفارة الأمريكية الإلكتروني
http://kuwait.usembassy.gov

الكويت (الدرجة الثالثة)

تستقبل الكويت رجال ونساء من الذين يهاجرون طوعياً من بنغلاديش والهند واندونيسيا وباكستان والفيليبين وسيريلانكا ونيبال للعمل، ويتعرض بعضهم لظروف استغلال أثناء العمل دون موافقتهم من قبل أصحاب العمل في الكويت. هؤلاء الضحايا يتعرضون لظروف سيئة تشمل سوء المعاملة و الإساءة الجسدية و الجنسية، وعدم دفع الأجور، و التهديد، و إجبارهم على البقاء في منزل صاحب العمل، و الاحتفاظ بجواز السفر من قبل الموظف للحد من حرية الحركة للعامل. يضاف إلى ذلك، بعض النسوة يجبرن على ممارسة البغاء بعد فرارهن من منازل أصحاب العمل أو إثر تعرضهن للخديعة بوعود كاذبة بالحصول على وظائف في قطاعات عمل أخرى. كما تشير التقارير بأن الكويت دولة عبور للعمال من جنوب وشرق آسيا ممن تم توظيفهم من قبل وكالات التوظيف الكويتية للعمال ذوي المهارات القليلة للعمل في العراق، ويتم خداع بعض هؤلاء العمال بخصوص موقع عملهم الحقيقي وطبيعة العمل، في حين يذهب البعض الآخر برغبتهم إلى العراق عن طريق الكويت، ولكن يتعرضون لاحقًا قسراً لظروف وأعمال شاقة في العراق. في السابق كان يتم إحضار عدد من الأطفال القصر من جنوب آسيا وشرقي أفريقيا للعمل في مضمار سباقات الهجن، ولكن لم تظهر أي دلائل على هذا النوع من الاتجار بالأشخاص هذا العام.

حكومة الكويت لا تتقيد بشكل تام بالحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالأشخاص ولا تبذل أية جهود تذكر للقيام بذلك. أنشأت الحكومة الكويتية برنامج توعية شعبي لمنع الاتجار بالخدم في ظروف عمل قسرية شاقة وفرضت عقوداً موحدة تفسر و تبين حقوق العمال. ومع ذلك لم تقم الكويت بجهود كافية لمحاكمة ومعاقبة أصحاب العمل المسيئين لعمالهم و الذين يتاجرون بالنساء لأهداف مادية لاستغلالهم لغايات جنسية. وعدت الحكومة منذ عدة سنوات بإصدار قانون عمل جديد يشدد العقوبات على الذين يسيئون معاملة العمال الأجانب، ولكن لم يلاحظ أي تقدم ملموس في هذا القانون في العام الحالي. بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة فشلت للعام الثالث على التوالي في الوفاء بوعودها لتوفير ملجأ أو تقديم خدمات حماية كافية لضحايا الاستغلال الجائر من الخدم و لضحايا الأشكال الأخرى من الاتجار بالأشخاص. على الكويت أن تشرع قانونًا شاملاً ضد الاتجار بالأشخاص بحيث يعتبر كل أنواع الاتجار بالأشخاص عملاً إجرامياً، و تطبيق عقوبات تكون من الشدة والصرامة بحيث تكون رادعاً وتعكس بشاعة الجريمة. و على الحكومة أن تشرع إجراءات رسمية للتعرف على الضحايا لضمان ألا يتم معاقبتهم بل إحالتهم لخدمات الحماية. على الكويت أن تزيد من جهودها لرفع مستوى الوعي العام حول الاتجار بالأشخاص، و إدخال تحسينات على كيفية الالتزام بتطبيق بنود عقود العمل الموحدة للعمالة الأجنبية و الخدم.

الإجراءات القضائية

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أحرزت الكويت تقدماً ضئيلاً في تطبيق العقوبات على مرتكبي جرائم الاتجار. الكويت لا تمنع جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، مع أنها تمنع العبودية الانتقالية في المادة 185 من قانون الجزاء، وهي جريمة تعاقب بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة. كما أن المادة 201 من قانون الجزاء الكويتي يمنع الدعارة القسرية؛ العقوبة لهذه الجريمة تشمل السجن لمدة خمس سنوات كحد أقصى أو غرامة كعقوبة على القيام بأفعال دعارة مع أشخاص راشدين، وسبعة سنوات كحد أقصى أو غرامة للدعارة القسرية مع الأطفال القصر. ولا تحتفظ الحكومة بأي إحصاءات عن جرائم الاتجار بالأشخاص. هذا وأكدت الحكومة البدء في محاكمة قضيتين للقتل والإساءة الشديدة للخدم. يضاف إلى ذلك أن الكويت قامت بإصدار خمسة قرارات بالسجن وخمسة عشر غرامة للاتجار غير القانوني بتصريحات الإقامة، بالإضافة إلى اثنا عشرة غرامة لتوظيف العمال دون توفير عمل لهم، وهذه تصرفات من شأنها جعل العمالة الأجنبية عرضة للاتجار بالأشخاص. ولكن هذه الجهود لم تكن كافية في ضوء التقارير الموثوقة من مصادر متعددة عن الاستغلال السيئ المنتشر للخدم في الكويت. في معظم الأحيان تكون جهود قوى الأمن الكويتية مركزة على إجراءات إدارية مثل إغلاق الشركات المخالفة لقوانين العمل أو إصدار أوامر بإرجاع الجوازات المحتجزة إلى أصحابها أو دفع الرواتب المتأخرة بدلاً عن إيقاع العقوبات الجزائية على أصحاب العمل المسيئين.

ولم تقم الحكومة بتوفير إثباتات كافية على تطبيق العقوبات و محاكمة ومعاقبة الذين يقومون بالاتجار بالأشخاص بغرض الاستفادة المادية من الاستغلال الجنسي رغم الإفادة عن العديد من المداهمات على بيوت الدعارة من قبل الحكومة. يضاف إلى ذلك فإن بعض وكالات التوظيف المنعدمة الضمير استمرت في تشغيل العمال من شرق وجنوب آسيا باستخدام عروض عمل زائفة وأساليب خداع لسد الحاجة في العراق لليد العاملة الرخيصة من مواطنين دول أخرى. ولم تصدر الحكومة أي تقارير بشأن تنظيم هذه التجارة المربحة عن طريق الكويت. على الكويت أن تزيد من التحقيقات الجنائية والمحاكمات والأحكام بالسجن لجرائم الاتجار بالأشخاص للعمل كخدم في ظروف قسرية و جرائم الاستغلال الجنسي لأهداف مادية وتوظيف العمال بأساليب مخادعة والتي من شأنها زيادة الاتجار بالأشخاص.

الحماية

كان للجهود المبذولة في الكويت خلال العام من اجل إدخال تحسينات على الإجراءات المتخذة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر تأثيراً بسيطاً. تفتقر الحكومة لإجراءات رسمية للتعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص ، وحماية المجموعات الأكثر عرضة لسوء المعاملة كالعمال الأجانب الذين يعتقلون لعدم حيازتهم على الوثائق المدنية الصحيحة والنساء اللائي يلقى القبض عليهن لممارسة البغاء. و ضمن هذه الإجراءات يتم أحياناً احتجاز، محاكمة، سجن، وإبعاد ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين يضبطون لمخالفة القوانين التي نجمت عن كونهم ضحايا للاتجار بالأشخاص على سبيل المثال الهروب من منزل الكفيل أو مخالفة قوانين الهجرة و الإقامة أو لممارسة البغاء. لا يتوفر لضحايا الاتجار بالأشخاص الذين يتم إبعادهم عن البلاد إلى بلدان أخرى، قد يواجهون فيها عقوبات، أي بديل قانوني آخر. وما تزال الكويت تفتقر لخدمات الحماية لضحايا الاتجار كملجأ يقدم العناية الطبية والنفسية. زيادة على ذلك فالحكومة لا تقدم الدعم المالي لأي منظمة غير حكومية تقوم بتوفير مثل هذه الخدمات للضحايا. ولا تشجع الشرطة الضحايا على المشاركة في

التحقيق في قضايا مرتكبي جريمة الاتجار بالأشخاص؛ وهناك عدة حالات لم تأخذ الشرطة شكوى الضحايا على محمل الجد أو عاملتهم كمجرمين لهروبهم من الكفيل. يجب على الحكومة فتح ملجأ لجميع ضحايا الاتجار بالأشخاص، كالضحايا المرغمين على الأعمال الشاقة في المنازل وممارسة البغاء قسراً. ويجب على الحكومة أيضاً أن تؤسس آلية رسمية للتعرف على الضحايا وتحويلهم لخدمات الحماية من المتاجرين بالأشخاص. يجب على الكويت أن تتوقف عن إبعاد الضحايا خاصةً قبل أن تعطيهم الفرصة لتقديم دعوة جنائية ضد الذين قاموا بالاتجار بهم والمساعدة في التحقيق.

المكافحة

الكويت بذلت جهوداً متواضعة في مكافحة الاتجار بالأشخاص هذا العام. ففي شهر أكتوبر طبقت الحكومة نظام عقود العمل الموحدة للعمالة المنزلية والتي توضح حقوقهم بما في ذلك من ساعات العمل والراتب وحقهم في الاحتفاظ بجوازات سفرهم. تقول الكويت أن المتقدم بتأشيرة دخول إلى الكويت بهدف العمل في الخدمة المنزلية لن يحصل على إذن العمل إلا بعد أن تصادق السفارة الكويتية في بلادهم على هذا العقد الموحد. لقد قامت بعض السفارات الكويتية بتطبيق هذا النظام بالفعل، ولكن مازال هناك البعض منهم لم يطبقه بعد. ويبقى الوضع غير واضح بخصوص التطبيق الفعال لبنود هذه العقود بعد وصول العمال إلى الكويت. وأطلقت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية حملة توعية لتعريف كلاً من العمال وأصحاب العمل ووكالات التوظيف على حقوقهم والتزاماتهم.